الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
المجلـــس الوطنـــي

الدورة العاشرة للجلسات الوطنية لمحافظي الحسابات
رؤية - مسار - مهنة معزَّزة

الكتـــاب الأبيـــض

المساهمة في الخروج من القائمة الرمادية : دور المهنة

إعداد :
فريق العمل "الحوكمة، الامتثال ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- أعضاء المجلس الوطني -

الـــمحتويـــات

المقدمة العـــامة

1. فهم القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي

2. لماذا تُعد مهنة التدقيق والمحاسبة مهنة إستراتيجية؟

الفصل 1 :	وضع الجزائر في ضوء توصيات مجموعة العمل المالي
الفصل 2 :	المخاطر الكبرى: تبييض الأموال، تمويل الإرهاب والفساد
الفصل 3 :	النقائص والاختلالات المسجّلة في الممارسة المهنية
الفصل 4 :	إعادة هيكلة الحوكمة المهنية
الفصل 5 :	تعزيز الامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب داخل المكاتب
الفصل 6 :	رفع مستوى الكفاءة والتكوين
الفصل 7 :	تحديث الأدوات والاندماج الرقمي
الفصل 8 :	تعزيز الإشراف على الكيانات الخاضعة للرقابة
الفصل 9 :	تطبيق يقظة مشددة تجاه العملاء ذوي المخاطر المرتفعة
الفصل 10 :	تحسين التعاون بين الغرفة الوطنية وبنك الجزائر، المديرية العامة للضرائب، المديرية العامة للخزينة والمحاسبة.
الفصل 11 :	تعزيز الشفافية والتتبع وجودة المعلومات المالية
الفصل 12 :	النماذج والأدوات والإجراءات المعيارية
الفصل 13 :	الأولويات العاجلة (0–6 أشهر)
الفصل 14 :	الإجراءات المتوسطة المدى (6–18 شهراً)
الفصل 15 :	الرؤية طويلة المدى (18–36 شهراً)

الخاتمة العامة

إن إعداد هذا الكتاب الأبيض: **« الإسهام في الخروج من القائمة الرمادية : دور المهنة »** يشكّل مرحلة حاسمة في مسار تعزيز الحوكمة المالية الوطنية. فمن خلال هذا الوثيقة الاستراتيجية، تؤكد الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، بكل مسؤولية والتزام، مساهمتها الكاملة في الجهد الوطني الهادف إلى ضمان الخروج النهائي للجزائر من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي.

يمرّ وطننا بمرحلة مفصلية. فالإصلاحات التي باشرت بها السلطات العمومية تعبّر عن إرادة واضحة: ترسيخ الشفافية، تعزيز الامتثال، واستعادة ثقة الشركاء الاقتصاديين الدوليين. وفي هذه الديناميكية، تحتل مهنة التدقيق والمحاسبة موقعا مركزيا؛ فهي تشكل حلقة أساسية في سلسلة موثوقية المعلومات المالية، كما تُعد فاعلاً استراتيجيا في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إن هذا الكتاب الأبيض ليس مجرد تقرير، بل هو فعل التزام جماعي، بُني على واقع الميدان، وعلى خبرة المهنيين، وعلى متطلبات المعايير الدولية. فهو يقدم تشخيصا موضوعياً، ويقترح حلولاً عملية، ويرسم خارطة طريق طموحة ولكن واقعية، تقوم على ثلاثة مرتكزات:

- إصلاح الحوكمة المهنية.
- تعزيز امتثال مكاتب المهنة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقوية التعاون المؤسسي والمساهمة الاستباقية للمهنة في آليات اليقظة والإشراف الوطنية.

أود أن أؤكد على الدور المتميز الذي أدّته المهنيات والمهنيون في الغرفة – من خبراء، ومحافظي حسابات، وأكاديميين، وشركاء مؤسسيين – الذين وحّدوا جهودهم من أجل صياغة وثيقة تليق بحجم التحديات المطروحة. إن خبرتهم، وحسّهم بالواجب، ودقّتهم العلمية، تشكل أفضل ضمان لمصداقية هذه المبادرة.

ومن خلال هذا الكتاب الأبيض، تعيد المهنة التأكيد على التزامها بالنزاهة، ووفائها للمعايير الدولية، وعزمها الثابت على أن تكون شريكا موثوقا للدولة في كل مشاريع الإصلاح الجارية. إن الخروج من القائمة الرمادية ليس إجراءً إداريا ولا مجرد التزام تقني، بل هو نتيجة حراك وطني قائم على اليقظة، والنزاهة، وتعبئة كل الطاقات الحية في البلاد.

وأختتم بالتعبير عن امتناني العميق للسلطات العمومية على الثقة الممنوحة للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، وكذلك للمؤسسات الشريكة، خلية الاستعلامات المالية، بنك الجزائر المديرية العامة للضرائب، التي يظل تعاونها أساسيا لتعزيز فعالية منظومتنا.

نسأل الله أن تسهم هذه الأعمال، بكل قوة ووضوح، في تعزيز مصداقية نظامنا المالي، وحماية اقتصادنا، وترسيخ مكانة الجزائر ضمن المعايير الدولية للحوكمة والامتثال.

1. السياق الوطني والرهانات الاستراتيجية :

تشكل إدراج الجزائر في القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي (يمس السيادة الاقتصادية والمالية للبلاد). وعلى الرغم من أن التشريع الوطني يتوافق إجمالاً مع المعايير الدولية، إلا أن هناك نقائص تتعلق بفعالية التطبيق، وبالرقابة، وبالتنسيق بين آليات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر مهنة التدقيق والمحاسبة، بحكم موقعها في قلب التدفقات المالية وحوكمة المؤسسات والشفافية الاقتصادية، فاعلاً استراتيجيا في هذا الجهد الوطني.

يأتي هذا الكتاب الأبيض ليُأسِس مساهمة المهنة في الخروج المستدام من القائمة الرمادية، من خلال تحديد الأولويات، وتقييم المخاطر، واقتراح خارطة طريق منظمة وطموحة وواقعية.

2. التشخيص الوطني:

خلاصات أساسية :

يكشف التشخيص المنجز عن خمسة استنتاجات رئيسية:

1. تشتت الحوكمة المهنية: تعدد الهيئات، قصور آليات ، غياب التنسيق، وتباين الممارسات.
2. داخل المكاتب: غياب أو ضعف خرائط المخاطر، إجراءات غير موثقة، تكوين غير متوازن.
3. نقائص في الرقابة: رقابة جودة غير معممة، عقوبات غير رادعة، تقارير محدودة.
4. ضعف في الشفافية: تحديد المستفيدين الحقيقيين، وتتبع المعاملات، ووجود تناقضات في الوثائق.
5. تعاون مؤسسي يحتاج إلى تعزيز: ضرورة تكثيف التنسيق بين الغرفة الوطنية - بنك الجزائر والجهات القضائية.

وتتوافق هذه الاستنتاجات مع التقييمات الدولية: فالمشكل ليس في النصوص، بل في التطبيق والتنظيم.

3. ثلاثة محاور هيكلية لتعزيز المهنة:

يقترح الكتاب الأبيض برنامجا شاملاً يقوم على ثلاثة محاور استراتيجية:

المحور الأول : إعادة تأسيس الحوكمة المهنية

- إنشاء هيئة وطنية موحدة تضم الخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات، والمحاسبين المعتمدي.
- وضع نظام رقابة جودة حديث يعتمد على المخاطر ويتماشى مع الممارسات الدولية.
- توحيد الإطار الأخلاقي وتعزيز متطلبات الاستقلالية.
- تطوير هياكل جهوية لضمان متابعة ميدانية فعالة.

المحور الثاني – تعزيز الامتثال داخل المكاتب :

- تنفيذ برنامج داخلي شامل: يقظة، إجراءات معيارية، توثيق إلزامي، رقابة داخلية.
- تعيين مسؤول معتمد للإشراف الداخلي .
- اعتماد نماذج موحدة: ملفات ، بطاقات ، قوائم تحقق للرقابة المعززة، سجلات الشبهات.
- إدماج الأدوات الرقمية: تقييم المخاطر تلقائياً، المراقبة الذكية.

المحور الثالث – تحسين التعاون المؤسسي والشفافية :

- إنشاء لجان دائمة مع بنك الجزائر.
- تبادل دوري للإحصائيات والتقارير.
- التحقق المنتظم من هوية المستفيدين الحقيقيين.
- تحسين جودة المعلومات المالية عبر تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية.

4. خارطة الطريق الوطنية 2025 – 2027 :

تنقسم خارطة الطريق إلى ثلاث مراحل متتالية:

المرحلة الأولى (0 – 6 أشهر) – الطوارئ والامتثال :

تعيين مسؤولي.

- اعتماد الملفات الموحدة.
- إجراء تدقيقات مركزة على المكاتب عالية المخاطر.
- نشر المرجع الوطني للامتثال وقوائم التحقق المهنية.
- إطلاق برنامج التكوين المستعجل.

المرحلة الثانية (6 – 18 شهراً) – الهيكلة والارتقاء.

- اعتماد شهادات الكفاءة المهنية.
- الرقمنة التدريجية للملفات والعمليات.
- تعميم رقابة الجودة.
- توسيع قنوات التعاون المؤسسي.
- تعزيز الإطار الأخلاقي.

المرحلة الثالثة (18 – 36 شهراً) – التمكين والتميز

- دمج كامل لمعايير تبييض الاموال وتمويل الإرهاب في المهام المهنية.
- رقمنة مستدامة للمكاتب.
- رقابة منسقة ومطابقة للمعايير الدولية.
- ترسيخ ثقافة مهنية قائمة على الامتثال والأخلاقيات.

5. الأثر المنتظر: مهنة متحولة وبلد أقوى :

سيسمح تنفيذ هذه التدابير ب:

- تعزيز موثوقية المعلومات المالية،
- رفع مستوى الشفافية،
- تقليص مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،
- توفير رقابة حديثة وفعالة،
- استعادة ثقة الشركاء الدوليين،
- دعم الخروج السريع والدائم من القائمة الرمادية،
- وترسيخ المهنة كركيزة للحوكمة الاقتصادية الوطنية.

في الختام :

إن الخروج من القائمة الرمادية ليس مجرد هدف تنظيمي؛ بل هو رهان سيادي ومؤسسي.
ومن خلال هذا الكتاب الأبيض، تبرهن مهنة التدقيق والمحاسبة على استعدادها للمساهمة الفعّالة في هذا الجهد الوطني، عبر طرح إطار متكامل، حديث، ومتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

إن الالتزام الجماعي، والتنسيق المؤسسي، وتعبئة جميع المهنيين سيمثل الأساس لبناءمنظومة قوية، شفافة، ومتوافقة مع متطلبات مجموعة العمل المالي.

الفصل الأول: وضعية الجزائر بالنظر إلى توصيات مجموعة العمل المالي

1.1. فهم آليات تقييم مجموعة العمل المالي :

تقوم مجموعة العمل المالي بتقييم الدول عبر عملية دقيقة تعتمد على ركيزتين أساسيتين:

- الامتثال التقني، أي وجود قوانين وأنظمة منسجمة مع التوصيات الأربعين.
- الفعالية التشغيلية، التي تُقاس من خلال 11 نتيجة فورية تعكس قدرة الدولة الفعلية على الوقاية من جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وكشفها، ومعاقبة مرتكبيها.

ويتم إدراج دولة ما في القائمة الرمادية عندما تكشف التقييمات عن أوجه قصور جوهرية في هذين البعدين. وعليه، فإن هذا الإدراج لا يمثل حكما ظرفياً، بل تشخيصا بنيويا يتعلق بنضج منظومة الامتثال الوطنية.

2.1 . أوجه القصور المسجلة في التقييمات الأخيرة :

أبرزت التحليلات الدولية عدة مجالات تتطلب تعزيزاً جوهرياً، من بينها:

- رقابة غير كافية على المهن غير المالية، وخاصة المهن المحاسبية والتدقيق.
- نقائص في شفافية المستفيدين الحقيقيين، خصوصا في الشركات ذات الهياكل المعقدة.
- ضعف استخدام التصاريح بالاشتباه، رغم وجود تشريعات متوافقة مع المعايير الدولية.
- قصور في تتبع بعض العمليات، خاصة تلك التي تتضمن مبالغ نقدية كبيرة أو تنتمي لقطاعات عالية المخاطر.
- عقوبات تأديبية وإدارية غير كافية أو غير مُفعّلة بالشكل المناسب، مما يقلل من أثرها الردعي.

ورغم أن هذه الملاحظات لا تخص الجزائر وحدها، فإنها تستوجب تعزيزاً منسقا للآليات المؤسسية والمهنية.

3.1 . الموقع الإقليمي والدولي :

باشرت عدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إصلاحات عميقة للاستجابة لمتطلبات مجموعة العمل المالي، من بينها:

- رقمنة السجلات،
- تعزيز سلطات الرقابة،
- تشديد العقوبات،
- احترافية أكبر للفاعلين في القطاع.

وفي هذا السياق، تمر الجزائر حاليا بمرحلة تسريع استراتيجي مدعوم بإرادة سياسية قوية للامتثال للمعايير الدولية.

وتشكّل مهنة التدقيق والمحاسبة رافعة محورية في هذا المسار باعتبارها في قلب:

- التدفقات المالية،
- آليات الرقابة الداخلية،
- والكشف المبكر عن المخاطر

4.1. رهانات الاستقرار والمصداقية الوطنية :

ينتج عن البقاء في القائمة الرمادية عدة آثار، من أبرزها:

- ارتفاع المخاطر لدى المستثمرين الأجانب،
- تأخر وارتفاع تكلفة العمليات المصرفية الدولية،
- تشديد التدقيق على المعاملات العابرة للحدود،
- انعكاسات مباشرة على التصنيف المالي وتدفقات الاستثمار.

لذلك، فإن الخروج من القائمة الرمادية ليس مجرد امتثال تقني، بل هو رهان اقتصادي وسياسي ودبلوماسي ذو أهمية قصوى.

الفصل الثاني: المخاطر الكبرى – تبييض الأموال، تمويل الإرهاب والفساد.

1.2 . خريطة المخاطر الوطنية :

تحدد خريطة المخاطر الوطنية ، التي أُعدّت بالتنسيق بين المؤسسات العمومية وهيئات الرقابة، عدة قطاعات مصنفة ضمن المخاطر العالية، منها:

- القطاعات التي تتعامل بأحجام كبيرة من السيولة،
- الشركات الناشطة في مجال التجارة الخارجية،
- المؤسسات ذات الهياكل القانونية المعقدة،
- المهن غير المالية ذات الرقابة المحدودة، والأنشطة غير الرسمية.

مجموعة العمل المالي : الهدف المركزي هو تمكين توزيع رشيد لموارد اليقظة والمراقبة.

2.2. المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال

تُظهر الأنماط السائدة في المنطقة انتشاراً واسعا لعدد من الأساليب، من أبرزها:

- الفوترة الوهمية أو المبالغ فيها،
- الاستعمال المفرط وغير المبرر للحسابات الجارية للشركاء،
- التحركات عبر الحدود ضمن قيم مالية منخفضة بصورة اصطناعية،
- الشركات الوهمية المُنشأة لإخفاء المستفيدين الحقيقيين،
- عمليات المقاصة غير الرسمية، خاصة في أنشطة الاستيراد والتصدير.

ويُعد محافظو الحسابات في كثير من الحالات الأوائل في اكتشاف هذه المخالفات عبر:

- تحليل التدفقات المالية،
- مراجعة المعاملات غير الاعتيادية،
- فهم هياكل الحوكمة داخل المؤسسات.

3.2. المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب

لا يعتمد تمويل الإرهاب على حجم مالي كبير، بل يقوم أساسا على:

- مسارات مالية غير شفافة،
- جمعيات وهمية،
- تحويلات غير رسمية، أو استخدام حسابات شخصية لأغراض مشبوهة.

ومن ثَمّ، فإن يقظة المهنيين ضرورية لرصد المؤشرات الضعيفة المبكرة، مثل:

- غياب مبررات اقتصادية للعمليات،
- مستفيدين غير معتادين،
- تناقضات في المستندات.

4.2 . المخاطر المرتبطة بالفساد .

يدخل الفساد غالبا في عدد من المجالات، من بينها:

- الصفقات العمومية،
- الشركات ذات الامتيازات أو الاحتكارات المحلية،
- الشركات العائلية ذات الرقابة الضعيفة،
- وشبكات تمويل الأنشطة السياسية.

وتؤدي المهنة المحاسبية هنا دوراً محوريا عبر:

- تعزيز ثقافة الرقابة الداخلية،
- ضمان تتبع الالتزامات المالية،
- رفع مستوى موثوقية المعلومات المالية.

5.2. الهشاشات البنيوية

تشير التقييمات إلى وجود عدد من المخاطر النظامية، أبرزها:

- استمرار الاقتصاد غير الرسمي،
- التعقيد الإداري الذي يخلق فرصا للتحايل،
- ضعف الرقمنة،
- نقص التصريح الجبائي،
- ضعف ثقافة الامتثال لدى بعض المؤسسات.

إن الخروج من القائمة الرمادية يقتضي بالتالي تعزيزاً متزامنا على المستويات: المؤسسية،المهنية، التكنولوجية، والثقافية.

الفصل الثالث: الإخفاقات والنقائص المسجلة في الممارسة المهنية.

1.3.المخالفات الملاحظة في سلسلة المصادقة

كشفت عمليات التدقيق المنجزة حول الممارسات المهنية عن عدة نقائص، منها:

- توثيق غير كافٍ لأوراق العمل،
- غياب التتبع في تقييم المخاطر،
- مراجعة سطحية للعمليات الحساسة،
- عدم إدماج اليقظة تبييض الاموال وتمويل الارها بفي التخطيط لمهام التدقيق،
- نقص في الانسجام مع المعايير الدولية.

وعلى الرغم من أن هذه النقائص ليست معممة، فإنها تؤثر على مصداقية المهنة ككل.

2.3. نقاط الضعف في آليات تبييض الاموال وتمويل الارهاب داخل المكاتب

لا تزال عدة مكاتب تفتقر إلى:

- مسؤول معيّن رسميا لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،
- خريطة مخاطر خاصة بالمكتب،
- إجراءات مكتوبة وموحدة،
- برامج تكوين منتظمة،
- نظام رقابة داخلية منهجي.

وتُعد هذه المتطلبات أساسية في أي منظومة امتثال حديثة.

3.3 . نقص في التكوين المتخصص

تعاني المهنة من نقص تاريخي في برامج التكوين المتقدم في مجالات متعددة، منها:

- تحليل مخاطر مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ،
- كشف أنماط الاحتيال،
- استخدام الأدوات الرقمية للمراقبة،
- تنفيذ التحقيقات المالية.

أصبح وضع برنامج وطني للتكوين المنهجي ضرورة لا يمكن تأجيلها.

4.3.ضرورة ترسيخ ثقافة الامتثال

تُظهر الدراسات المنجزة أن الامتثال يُنظر إليه في كثير من الأحيان كالتزام إداري أكثر منه آلية للحماية، سواءً كانت:

- حماية للمكتب،
- حماية للعميل،
- أو حماية لسمعة الدولة.
-

والانتقال إلى ثقافة امتثال استباقية يتطلب عملاً معمقا يشمل:

- التحسيس،
- التكوين،
- المرافقة،
- وتطبيق عقوبات منسجمة وفعّالة.

5.3. الفجوة بين المتطلبات الدولية والممارسات الوطنية

لا تكتفي مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي) بتقييم وجود القوانين؛ بل تقيّم القدرة الحقيقية للدولة على تطبيق تلك القوانين.

وفي هذا السياق يصبح دور المهنة حاسماً: فمنظومة إشراف قوية تعتمد على مهنيين مؤهلين تشكل ركيزة أساسية للامتثال الوطني.

الفصل الرابع: إعادة تأسيس الحوكمة المهنية

1.4. حدود النظام الحالي

يضم المشهد المهني الحالي ثلاث فئات رئيسية: الخبراء المحاسبين، محافظو الحسابات، والمحاسبون المعتمدون، وكل فئة مؤطرة ضمن أنظمة وهيئات مستقلة.

وتؤدي هذه التجزئة إلى:

- عدم تجانس الممارسات المهنية،
- ضعف توحيد الأنظمة التأديبية،
- غياب رؤية مهنية موحدة،
- صعوبة عرض موقف وطني منسق أمام المؤسسات الدولية.

كما أن تشتت آليات رقابة الجودة يحد من فعالية الإشراف العام .

2.4. ضرورة إنشاء هيئة وطنية موحّدة

يمثل إصلاح الحوكمة المهنية خطوة محورية من خلال إنشاء هيئة وطنية موحدة تجمع الفئات الثلاث ضمن إطار مؤسسي واحد.

وقد تم اعتماد هذا النموذج في عدة دول مماثلة، ويحقق مزايا استراتيجية مهمة، منها:

- انسجام التكوين، والأخلاقيات، والأنظمة التأديبية،
- مركزية الإشراف ورقابة الجودة،
- قوة تمثيلية أكبر أمام السلطات العمومية والهيئات الدولية،
- تحسين جودة الخدمات المهنية بشكل عام.

كما يسمح وجود هيئة موحدة بتعزيز مصداقية المهنة في تفاعلها مع السلطات مثل:
لجنة معالجة المعلومات المالية، بنك الجزائر، المديرية العامة للضرائب، والمديرية العامة للرقابة المالية.

3.4. إعادة تحديد دور المجالس الوطنية والجهوية

يجب أن ترافق عملية الإصلاح هندسة تنظيمية جديدة تقوم على:
مجلس وطني يتمتع بصلاحيات الإشراف، ووضع المعايير، والتأديب، والقيادة الاستراتيجية؛ مجالس جهوية تتولى المرافقة الميدانية، ومتابعة النشاط المهني، وتسيير العمليات اليومية.

هذا التنظيم يعزز مبدأ الحوكمة الحديثة المبني على: مركزية القرار الاستراتيجي + لامركزية تنفيذية فعّالة.

4.4.نظام رقابة جودة مُعاد تشكيله.

أحد أعمدة الخروج من القائمة الرمادية هو قدرة المهنة على إثبات امتلاكها لمنظومة قوية للرقابة الداخلية.
ويجب أن يتضمن النظام الجديد عناصر أساسية، منها:

- عمليات تقييم دورية إلزامية،
- فرق تفتيش مستقلة ومؤهلة،
- سلم عقوبات تدريجي (تربوي، ثم تأديبي)،
- متابعة مؤسسية لاحترام التزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

يشكل نظام رقابة جودة موثوق إشارة قوية إلى مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي)، وعنصراً محوريا لاستعادة ثقة المستثمرين.

5.4. تحديث القواعد الأخلاقية

تتطلب عملية التحديث الشامل للقواعد المهنية ما يلي:

- إدماج التحديات الحديثة مثل الأمن السيبراني، وتضارب المصالح الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل البيانات؛
- توحيد الالتزامات لجميع الفئات المهنية؛
- تعزيز متطلبات الاستقلالية، والشفافية، والتقارير الداخلية.

فالمهنة الحديثة هي قبل كل شيء مهنة أخلاقية، منضبطة، ومجهزة بآليات حوكمة تناسب المخاطر الحالية.

الفصل الخامس: تعزيز الامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب داخل المكاتب

1.5 . مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب: التزام استراتيجي للمهنة

تشكل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب محوراً أساسيا في مسار الخروج من القائمة الرمادية.
ويلعب المكاتب المهنية – بصفتها جهات ملزمة – دوراً مباشراً في:

- تحديد المخاطر،
- كشف الشبهات والعمليات غير العادية،
- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.

ويعد مستوى يقظة المهنة عاملاً حاسما في فعالية المنظومة الوطنية.

2.5 . إنشاء برنامج متكامل للامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

يجب أن يتوفر لكل مكتب برنامج داخلي كامل يقوم على خمسة ركائز رئيسية:

1. **تقييم المخاطر:** إعداد خريطة مخاطر خاصة بالمكتب، وبعملائه، وبطبيعة مهامه.
2. **إجراءات مكتوبة:** إجراءات الالتحاق بالعملاء، اليقظة المعززة، المراقبة المستمرة، تحديث بيانات اعرف عميلك.
3. **الرقابة الداخلية:** تدقيقات دورية، مراجعة داخلية للامتثال، آليات تصعيد وتنبيه.
4. **التكوين المستمر:** دورات إلزامية، وحدات موضوعية، دراسات حالة، تحليل الأنماط الخطرة.
5. **التوثيق والتتبع:** حفظ المعلومات، اعتماد ملفات تبييض الاموال وتمويل الارهابموحدة، وأرشفة آمنة.

3.5 . تعيين مسؤول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

يُعد مسؤول تبييض الاموال وتمويل الإرهاب محوراً أساسيا في تطبيق الامتثال، ويُناط به:

- الإشراف على تنفيذ البرنامج الداخلي،
- ضمان توافق العمليات والإجراءات،
- تنظيم تكوين الموظفين،
- اتخاذ القرار بشأن الحالات التي تتطلب رفع تقرير اشتباه،
- التواصل المباشر مع السلطات الوطنية.

ويجب على المهنة اعتماد شهادة وطنية معتمدة لمسؤول تبييض الاموال وتمويل الإرهاب لضمان مستوى موحّد من الكفاءة .

4.5. الأدوات والتقنيات الداعمة للامتثال

تُمكّن الرقمنة من تعزيز فعالية منظومة الامتثال، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات الرقمية، من أبرزها:

- أنظمة التعريف الإلكتروني ،
- أدوات التقييم والتصنيف الآلي للمخاطر،
- برامج كشف المعاملات غير الاعتيادية،
- السجلات الرقمية للمستفيدين الحقيقيين،
- منصات مؤمنة للأرشفة والتبليغ.

يمثل إدماج هذه الأدوات الرقمية الحديثة رافعة أساسية للارتقاء بمستوى الامتثال داخل المكاتب المهنية.

5.5. توحيد الالتزامات الوطنية والدولية

يتعين على المكاتب مواءمة إجراءاتها مع:

- توصيات مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي)،
- المعايير الدولية للتدقيق،
- القانون الوطني المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،
- أفضل الممارسات المعتمدة دولياً.

تُعزز هذه المواءمة مصداقية المهنة لدى السلطات الوطنية والشركاء الدوليين.

الفصل السادس: الارتقاء بمستوى الكفاءة والتكوين

1.6. التكوين كدعامة أساسية للإصلا ح

تواجه المهنة مطلبين جوهريين:

- استيعاب أحدث المعايير الدولية،
- تطوير مهارات تتماشى مع بيئة مهنية متغيرة (الرقمنة، الذكاء الاصطناعي، الجريمة الإلكترونية، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب).

وعليه، لم يعد التكوين مجرد وسيلة لتحسين الأداء، بل أصبح شرطا أساسيا للدخول والاستمرار في المهنة.

2.6 . إقرار التكوين المستمر الإجباري

يقترح الكتاب الأبيض وضع نظام وطني للتكوين المستمر يقوم على:

- حد أدنى سنوي إلزامي من ساعات التكوين،
- توزيع موضوعي يشمل الجوانب التقنية والأخلاقيات وتبييض الاموال وتمويل الارهاب والرقمنة،
- نظام تتبع موثق عبر منصة وطنية،
- اعتماد شهادة سنوية أو نصف سنوية تثبت استكمال التكوين.

يساهم هذا النظام في توحيد مستوى الكفاءة وتعزيز جودة المهام المهنية.

3.6 . إصلاح منظومة التكوين الأولي :

يقترح الكتاب الأبيض تحديث العناصر الأساسية للتكوين الأولي، بما في ذلك:

- فترة التدريب المهني،
- امتحان الالتحاق بمهنة الخبير المحاسب،
- الوحدات التقنية المقدمة في الجامعات،

والغاية هي إنشاء مسار مهني منسجم، صارم، ومتوافق مع الممارسات الدولية.

4.6 . التخصص والارتقاء بالمهارات في المجالات الحساسة :

يتعين على المهنيين اكتساب مهارات متقدمة في مجالات دقيقة، من بينها:

- تحليل مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،
- المحاسبة الجنائية ،
- كشف المخالفات والاحتيال،
- التدقيق القطاعي في الأنشطة عالية الخطورة،
- التحقيقات المالية،
- الأمن السيبراني.

يوصي الكتاب الأبيض بإنشاء شهادات وطنية متخصصة تُسلم من طرف الغرفة الوطنية للمفوضين المحاسبين أو بالشراكة مع هيئات دولية مرموقة.

5.6 . التعاون مع المؤسسات الأكاديمية والدولية :

تعتمد جودة التكوين كذلك على تعزيز الانفتاح والشراكات مع مختلف الفاعلين، من خلال:

- إقامة شراكات مع الجامعات،
- وضع برامج مشتركة مع بنك الجزائر، ووحدة معالجة المعلومات المالية ، والمديرية العامة للضرائب، والمديرية العامة للرقابة المالية، والمجلس الوطني للمحاسبة،
- الاستفادة من خبراء ومكونين دوليين.

يساهم هذا الانفتاح في تموقع المهنة المحاسبية الجزائرية ضمن مسار التميز والاعتراف الدولي.

الفصل السابع: تحديث الأدوات ودمج التحول الرقمي

1.7. الرقمنة في صلب تحول المهنة

لم تعد الرقمنة خياراً، بل أصبحت اليوم شرطا أساسيا لضمان جودة المهام، وسلامة البيانات، والامتثال للمعايير. وتحتاج المهنة إلى دمج أدوات حديثة تسمح ب:

- أتمتة المهام الروتينية،
- تأمين البيانات،
- كشف الشذوذات والمعاملات غير المألوفة،
- تحليل المخاطر بشكل استباقي،
- ضمان التتبع الرقمي الكامل للإجراءات.

يشهد المحيط المهني العالمي تطوراً سريعا بفعل الجرائم الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي، والسجلات الرقمية، والتقارير الفورية... ويجب على الجزائر الانخراط التام في هذا التحول.

2.7. رقمنة التدقيق والمهام المحاسبية

يتعين إدماج عدة أدوات تدريجيا داخل المكاتب المهنية، منها:

- **التدقيق المدعّم بالذكاء الاصطناعي:** مراجعة أوتوماتيكية للوثائق، كشف تحليل البيانات: استخراج البيانات الضخمة، تحديد الأنماط غير الاعتيادية، وإجراء رقابة شاملة بدل العينات.
- **منصات تعاون آمنة:** تبادل الوثائق، التوقيع الإلكتروني، وضبط نسخ الملفات.
- **برمجيات محاسبية وتدقيقية مدمجة:** قابلة للتتبع، مؤمّنة، مع رقابة تلقائية.

تُعزز هذه التكنولوجيا فعالية المهام وترفع قدرة المهنيين على كشف مخاطر الاحتيال وتبييض الأموال.

نظام والسجلات الرقمية للمستفيدين الحقيقيين

يمثل اعتماد أنظمة التعريف الإلكتروني خطوة جوهرية نحو الامتثال، حيث يسمح ب:

- التحقق الرقمي من هوية المسيرين والمساهمين والمستفيدين الحقيقيين،
- الولوج المركزي إلى المعلومات القانونية والمالية،
- تحديث تلقائي في حال تغيير البنية القانونية أو المالية للمؤسسة.

تدعم هذه الأدوات مباشرة هدف الخروج من القائمة الرمادية من خلال تحسين شفافية المعلومات وموثوقيتها.

3.7.تأمين البيانات والأمن السيبراني

تتعامل المكاتب المهنية مع معلومات عالية الحساسية مثل القوائم المالية، البيانات البنكية، السجلات الداخلية، الهويات، والوثائق القانونية. ومع تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية، يصبح من الضروري اعتماد:

- بروتوكولات صارمة للأمن،
- تشفير البيانات،
- نسخ احتياطي تلقائي،
- عمليات تدقيق دورية للأمن السيبراني،
- تدريب العاملين على المخاطر الرقمية.

أصبحت المرونة الرقمية معياراً أساسيا في عمليات الرقابة على الجودة.

4.7. دور الرقمنة في تعزيز الامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

تُساهم الرقمنة بشكل كبير في الرفع من فعالية مكافحة تبييض الأموال عبر:

- مراقبة آلية ومستمرة للمعاملات،
- تقييم ذكي لمخاطر العملاء،
- كشف مبكر للاختلالات،
- إنذارات تلقائية عند وجود عمليات غير مألوفة،
- أرشفة رقمية إلزامية لملفات.

يمكّن اعتماد الأدوات الرقمية المهنة من تعزيز قدراتها في اليقظة، والسرعة، والدقة، وهي شروط أساسية للاستجابة لمتطلبات مجموعة العمل المالي مجموعة العمل المالي.

الفصل الثامن: تعزيز الإشراف على الكيانات الخاضعة للرقابة

1.8. ركيزة أساسية للخروج من القائمة الرمادية

يقيم مجموعة العمل المالي)مجموعة العمل المالي(القدرة الفعلية لأي دولة على الإشراف على المهن الخاضعة للرقابة.

بالنسبة للمهنة المحاسبية ومهنة التدقيق، يعني ذلك:

- مراقبة دورية ومستقرة،
- نظام رقابة على الجودة موثوق وفعال،
- عقوبات متناسبة ومرعبة لردع المخالفات،
- تقارير موثوقة وقابلة للتحقق.

الإشراف يشكل بذلك أحد أهم الأدوات الأساسية لسحب البلاد من القائمة الرمادية.

2.8. نموذج إشراف جديد قائم على المخاطر

ينبغي أن يعتمد الإشراف على نهج منظم قائم على ثلاثة معايير:

1. **المخاطر الجوهرية للمكتب:** الحجم، محفظة العملاء، الهيكل الداخلي.
2. **المخاطر المتعلقة بقطاعات عمل العملاء:** التجارة الخارجية، البناء والأشغال العامة، الهيدروكربورات، المنظمات غير الحكومية، القطاعات النقدية الكثيفة.
3. **السجل التاريخي للمكتب:** عمليات الرقابة السابقة، العقوبات، الوثائق المتوفرة.

يسمح هذا النهج المعتمد على المخاطر بتركيز الموارد على الملفات الأكثر حساسية وزيادة فعالية النظام الوطني.

3.8. تعزيز عمليات التفتيش المهنية

يقترح الكتاب الأبيض:

- فرق تفتيش مهنية، متخصصة ومستقلة،
- عمليات تفتيش معلن عنها وغير معلن عنها،
- إعداد تقارير منظمة تتضمن توصيات إلزامية،
- آلية متابعة لتنفيذ التصحيحات المطلوبة من المكتب.

يجب أن يصبح الإشراف أداة تعليمية وتطويرية وانضباطية.

4.8 تحديث العقوبات التأديبية

لكي يكون النظام ذا مصداقية، يجب أن يعتمد على سلم عقابي متناسق:

- **العقوبات الخفيفة:** إنذارات، إلزام بالتكوين، إجراءات تصحيحية،
- **العقوبات المتوسطة:** تعليق جزئي لبعض المهام،
- **العقوبات الشديدة:** تعليق الممارسة، شطب، عقوبات مالية.

تشكل التناسب والمصداقية في العقوبات من أهم العناصر التي يقيمها مجموعة العمل المالي.

5.8. تعزيز التقارير المؤسسية

يجب على المهنة إنشاء:

- تقرير سنوي موحد عن الرقابة على الجودة،
- نقل دوري للبيانات إلى السلطات الوطنية،
- تنسيق مع بخصوص ملفات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

تعكس هذه الشفافية نضج النظام المهني واستقلاليته وموثوقيته.

الفصل التاسع: تنفيذ مراقبة مشددة تجاه العملاء ذوي المخاطر

1.9 . فهم مخاطر العملاء

ليست المخاطر موحدة، فبعض العملاء يتمتعون بضعف محدد حسب القطاع، الحوكمة، هيكل الملكية، أو الانكشاف الدولي.

يجب على المهنة امتلاك آليات موضوعية لتصنيف العملاء إلى:

- مخاطر منخفضة،
- مخاطر متوسطة،
- مخاطر مرتفعة.

يحدد هذا التصنيف درجة اليقظة والإجراءات الواجب تطبيقها.

2.9.تصنيفات العملاء ذوي المخاطر العالية

حدد الكتاب الأبيض عدة فئات حساسة:

- الشركات العاملة في قطاعات تتعامل بكميات كبيرة من النقد،
- الشركات المنخرطة في التجارة العابرة للحدود،
- الهياكل العائلية غير الشفافة،
- الشركات القشرية أو الشركات القابضة المعقدة،
- العملاء الذين يصعب تحديد المستفيدين الفعليين لديهم،
- الجمعيات أو المؤسسات التي تتلقى تمويلًا أجنبيًا.
-

يجب تطبيق يقظة مشددة بشكل منهجي على هذه الفئات.

3.9. تعزيز اليقظة المهنية

ينبغي على المكاتب تطبيق:

- إجراءات تعريف موسعة للعملاء)متعمق(،
- تحليل وثائقي دقيق،
- مراجعة نقدية لتناسق التدفقات المالية،
- مراقبة مستمرة)مستمر(،
- إجراءات تحديث دورية للمعلومات.

تساعد هذه اليقظة المعززة على كشف الإشارات المبكرة بسرعة.

4.9. كشف الشذوذ والإشارات التحذيرية

تشمل الإشارات التحذيرية:

- عمليات بدون مبرر اقتصادي،
- عدم تناسق بين التدفقات المالية وغرض الشركة،
- عمليات دولية غير معتادة،
- سداد الديون الشخصية من قبل الشركة،
- تحويلات بين أطراف مرتبطة بدون تتبع،
- استخدام غير مبرر للحسابات الجارية للمساهمين.

يجب على المهنة اعتماد نهج منهجي مجمّع ضمن قوائم مراجعة وطنية إلزامية.

5.9 إدارة الشبهات

عند ظهور شك جدي، يجب على المحترف:

1. تحليل الوضع وطلب توضيحات،
2. توثيق جميع المراحل،
3. استشارة مسؤول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في المكتب،
4. تحديد ما إذا كانت هناك واجبات للإبلاغ إلى خلية معالجة الاستعلامات المالية،
5. الامتناع عن إبلاغ العميل (مبدأ حظر التنبيه).

تساهم الإدارة الدقيقة للشبهات في تعزيز المصداقية الوطنية أمام مجموعة العمل المالي.

الفصل العاشر: تحسين التعاون المؤسسي

1.10. التعاون المؤسسي: ركيزة النظام الوطني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

لا يمكن الخروج من القائمة الرمادية إلا من خلال عمل منسق لجميع الفاعلين: السلطات العامة، مؤسسات الإشراف، المهن الخاضعة للرقابة، وه يئات مكافحة التبييض.

يؤكد مجموعة العمل المالي بشكل خاص على قدرة الدولة على إظهار:

- تعاون مؤسسي نشط،
- تبادل معلومات موثوقة،
- تناسق القرارات بين السلطات الإدارية والقضائية والمهنية.

تقع المهنة المحاسبية ومهنة التدقيق في صميم هذا النظام بفضل موقعها العابر للقطاعات.

2.10. العلاقة بين: تعزيز تدفق المعلومات

يعد التعاون المنظم بين الغرفة الوطنية للمحاسبين القانونيين وخلية معالجة المعلومات المالية أمرًا ضروريًا لـ:

- توجيه أفضل للإبلاغ عن الشبهات،
- تحديد القطاعات والفئات الناشئة ذات المخاطر،
- تطوير تصنيفات وطنية متوافقة مع السياق الجزائري،
- تدريب المحترفين على أحدث أساليب إخفاء التدفقات غير القانونية.

يقترح الكتاب الأبيض إنشاء لجنة دائمة، بعقد اجتماعات ربع سنوية، وتبادل الإحصاءات والتنبيهات.

3.10. التعاون مع بنك الجزائر

يلعب بنك الجزائر دورًا رئيسيًا في:

- الإشراف على التدفقات المصرفية،
- شفافية العمليات الدولية،
- مكافحة العمليات المشبوهة.

يساعد التعاون المعزز المهنة على فهم:

- الإشارات المصرفية الضعيفة،
- أساليب التحايل المحددة من قبل المؤسسات المالية،
- المخاطر الناشئة المتعلقة بالدفع الرقمي.

4.10. التنسيق مع والسلطات المشرفة

تعد المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية جهة أساسية للتواصل.

يوصي الكتاب الأبيض ب:

- تبادل رسمي ربع سنوي،
- تقرير موحد حول الرقابة على الجودة،
- التواصل الدوري لبيانات تبييض الاموال وتمويل الارها بالمهنية،
- المشاركة المشتركة في التقييمات الدولية.

يسمح هذا التنسيق بتقديم واجهة مؤسسية موحدة أثناء التقييمات.

5.10. الربط مع السلطات القضائية والضريبية

تتطلب ملفات تبييض الاموال وتمويل الارهابوالاحتيال تنسيقًا أفضل مع:

1. الوحدات القضائية المتخصصة،
2. مفتشي الضرائب،
3. فرق البحث الاقتصادي.

يسمح التعاون الفعّال ب:

- تسريع التحقيقات،
- تحسين جودة الملفات المحالة،
- ضمان متابعة قضائية متسقة.

6.10. توحيد المواقف على المستوى الوطني

تقترح المهنة إنشاء منتدى وطني للتعاون في تبييض الاموال وتمويل الإرهاب يضم :

- الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات
- خلية معالجة المعلومات المالية
- بنك الجزائر
- المديرية العامة للخزينة والمالية
- المديرية العامة للضرائب
- المجلس الوطني للمحاسبة
- ممثلين قضائيين

سيصبح هذا المنتدى الهيئة التقنية للتنسيق لضمان توحيد الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

الفصل الحادي عشر: تعزيز الشفافية، إمكانية التتبع وجودة المعلومات المالية

1.11. الشفافية المالية: مطلب دولي

تعد الشفافية أحد المحاور الأساسية لنظام مجموعة العمل المالي، الذي يولي اهتمامًا خاصًا ل :

- موثوقية القوائم المالية،
- تناسق التدفقات المالية،
- إمكانية تتبع العمليات،
- تحديد المستفيدين الفعليين.

يلعب المحاسبون والمدققون دورًا حاسمًا لضمان معلومات مالية موثوقة، معتمدة وشفافة.

2.11. شفافية المستفيدين الفعليين

تعتمد العديد من العمليات غير القانونية على هياكل غامضة.

يوصي الكتاب الأبيض ب:

- الاستخدام المنهجي لسجلات المستفيدين الفعليين،
- التحقق المعمق من سلاسل الملكية،
- تتبع عمليات إعادة الهيكلة القانونية،
- تحديد المساهمين الحقيقيين بما يتجاوز الأسماء المستعارة.

تعد هذه الشفافية مؤشرًا رئيسيًا لدى مجموعة العمل المالي.

3.11. إمكانية تتبع التدفقات المالية

يجب على المهنة المساهمة في تعزيز التتبع من خلال مراجعة:

- الحركات المصرفية غير المعتادة المرتفعة،
- التحويلات الدولية غير المتسقة،
- العمليات النقدية غير المبررة،
- التمويلات غير التقليدية عبر الحسابات الجارية للمساهمين،
- المعاملات بين الأطراف المرتبطة.

يتمتع المدققون القانونيون بموقع مميز لتوثيق هذه الحالات، تحليلها، والكشف عن عدم التناسق.

4.11. جودة المعلومات والتناسق المحاسبي

تشمل الانحرافات الشائعة:

- قوائم مالية غير مكتملة،
- عدم التناسق بين الأرصدة والقوائم المعتمدة،
- غياب المطابقة المصرفية،
- فرق بين التدفقات الاقتصادية والمالية،
- مخصصات غير مبررة.

تحسين الجودة يتطلب:

- تعزيز الرقابة الداخلية،
- رفع كفاءة المحترفين،
- استخدام أدوات رقمية للمراجعة المالية.

5.11. مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

تساهم الشفافية المالية أيضًا في الحد من الاقتصاد غير الرسمي، الذي يمثل ثغرة كبيرة.

يوصي الكتاب الأبيض ب:

- تطبيق إجراءات مشددة للقطاعات غير الرسمية،
- توثيق إلزامي لجميع العمليات المهمة،
- تعزيز اليقظة على دوائر التعويض غير المصرح بها.

6.11. المهنة كضامن للثقة

تعد جودة المعلومات المالية مؤشرًا مباشرًا على مصداقية الدولة لدى الشركاء الدوليين.

من خلال تعزيز الشفافية والتتبع، تساهم المهنة في:

- استعادة ثقة المستثمرين الأجانب،
- تعزيز سمعة النظام المالي الوطني،
- دعم الخروج السريع من القائمة الرمادية.

الفصل الثاني عشر: الأطر، الأدوات والإجراءات المعيارية

1.12. أهمية التقييس

لضمان امتثال موحد على الصعيد الوطني، يجب على المهنة توفير أدوات معيارية.
يسمح التقييس ب:

- تطبيق متناسق لمتطلبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ،
- تحسين الإشراف من قبل السلطات المختصة،
- تحقيق إمكانية تتبع دقيقة للعمليات،
- تعزيز الأمان القانوني للمحترفين.

2.12. . نماذج الملفات الخاصة ب

يقترح الكتاب الأبيض إنشاء :

- ملف تبييض الاموال وتمويل الارها بقياسي،
- استمارة موحدة،
- قائمة تحقق للرقابة المعززة،
- تقرير سنوي للامتثال،
- سجل للمخالفات والاشتباهات،
- نموذج للإبلاغ الداخلي.

ستسمح هذه الأدوات للمكاتب – سواء كانت صغيرة، متوسطة أو كبيرة – بتبني قاعدة تقنية مشتركة.

3.12.جداول تقييم المخاطر

يجب أن تشمل الجداول:

- تقييم مخاطر العميل)منخفض / متوسط / مرتفع(،
- تقييم قطاع النشاط،
- تقييم المخاطر الجغرافية)مخاطر الدول(،
- معايير مرتبطة ب الهيكل القانوني،
- سجل الامتثال السابق للعميل.

يعتبر التقييم الجيد للمخاطر السياج الأول ضد العمليات غير القانونية.

4.12. الإجراءات الداخلية المعيارية

- يجب على كل مكتب دمج:
- إجراء مكتوب للرقابة الداخلية،
- تعليمات لإجراءات انضمام العملاء ،
- إجراءات لتحديث الملفات سنويًا،

- نظام موثق لإبلاغ التنبيهات،
- إجراء لحفظ وتأمين البيانات.
- بهذه الطريقة، ستمتلك المهنة مرجعًا وطنيًا رسميًا.

5.12. الأدوات الرقمية الوطنية

يوصي الكتاب الأبيض بإنشاء:

- منصات رقمية ل تبييض الاموال وتمويل الارهابللمكاتب،
- أنظمة أرشفة آمنة،
- حلول التحليل الآلي للمخاطر،
- بوابة وطنية لتبادل المؤشرات.

تعمل هذه الأدوات على تحديث عمل المكاتب بشكل جذري.

6.12. نحو مهنة متوافقة مع المعايير الدولية

مع أطر معيارية، أدوات حديثة وإجراءات مكتوبة، تصبح المهنة قادرة على:

- تحسين جودة المهام المكلفة بها،
- تعزيز مصداقية عملها،
- الاستجابة مباشرة لتوقعات مجموعة العمل المالي،
- المساهمة بفاعلية في الخروج السريع من القائمة الرمادية.

- **الفصل الثالث عشر: الأولويات الفورية (0 – 6 أشهر)**

1.13. الهدف الاستراتيجي للأشهر الستة الأولى

تهدف المرحلة الأولى إلى تثبيت الجهاز الوطني بسرعة وإظهار ل مجموعة العمل المالي أن البلاد قد بدأت تحركًا طوعيًا، منسقًا وقابلًا للقياس.

تعتمد المقاربة على ثلاثة أهداف :

1. تطهير الممارسات،
2. تعزيز الرقابة،
3. توفير الأدوات اللازمة للامتثال الفوري.

2.13. نشر سريع لبرنامج

خلال الأشهر الستة الأولى، يجب على كل مكتب:

- تعيين مسؤول تبييض الاموال وتمويل الارها برسميًا،
- إعداد خريطة المخاطر وفقًا لعملائه،
- إنشاء ملف تبييض الاموال وتمويل الارهابموحد،
- تطبيق الرقابة المعززة لجميع العملاء المعرضين للمخاطر،
- تأمين الأرشفة الرقمية للملفات.

ويجب إرسال تقرير شهري إلى المجلس الوطني للمتابعة المجمعة.

3.13. . عمليات تدقيق مستهدفة للمكاتب المعرضة للمخاطر

يجب أن تركز الرقابة بشكل أساسي على:

- المكاتب الكبيرة،
- تلك التي تمتلك محفظة عملاء معرضة للمخاطر)قطاعات حساسة(،
- المكاتب التي تم توقيع عقوبات عليها سابقًا،
- المكاتب التي لديها ثغرات موثقة خلال عمليات التفتيش السابقة.

ستُستخدم هذه التدقيقات لإظهار تحسن ملموس وسريع في مراقبة الجودة أمام مجموعة العمل المالي.

4.13. إنشاء لجان مؤسسية دائمة

منذ الأشهر الأولى، يجب أن تكون اللجان التالية عملية وفعالة:

- لجنة تنسيق بين الغرفة الوطنية و خلية معالجة الاستعلامات المالية،
- لجنة تنسيق بين الغرفة الوطنية والمديرية العامة للخزينة والمالية ،
- خلية تنسيق بين الغرفة الوطنية وبنك الجزائر،
- مجموعة فنية بين المؤسسات ل .

ستصبح هذه الهياكل مراكز استراتيجية لتسيير الجهاز الوطني.

5.13. توحيد الإجراءات المهنية

سينشر المجلس الوطني خلال هذه الفترة:

- قائمة التحقق الوطنية،
- المرجع الوطني لمراقبة الجودة،
- نماذج التقارير الداخلية (العناية، المخالفات، الاشتباهات)،
- بطاقات تقييم مخاطر العملاء.

الهدف: توحيد الممارسة المهنية نحو معيار واحد.

6.13. إطلاق برنامج وطني عاجل للتكوين

خلال الأشهر الستة الأولى، سيتم أيضًا إطلاق:

- فصول افتراضية إلزامية ل ،
- وحدات حول كشف أنماط تبييض الأموال،
- مقاطع عن الرقابة المعززة،
- جلسات عملية على التوثيق المتوافق.

الهدف: تدريب 100 ٪ من المهنيين على الامتثال الأساسي.

الفصل الرابع عشر: الإجراءات على المدى المتوسط (6 – 18 شهرًا)

1.14. تعزيز البنية الهيكلية لجهاز الرقابة

خلال هذه الفترة، ستنتقل الرقابة من نظام الطوارئ إلى نموذج منظم ومستدام، قائم على:

- نظام رقابة جودة معزز،
- عقوبات تأديبية حديثة،
- متابعة وطنية موحدة.

يجب على المهنة تطوير قدرات تفتيش مماثلة للمعايير الدولية.

2.14. توثيق كفاءات المهنيين

سيتم إطلاق نظام الشهادات المهنية ل:

- مسؤولي ،
- شركاء مكاتب التدقيق،
- رؤساء المهمات،
- المهنيين العاملين في القطاعات عالية المخاطر.

ستضمن هذه الشهادات تجانس الكفاءة الوطنية وضمان الامتثال.

3.14. الرقمنة الرقمية للعمليات المهنية

على المدى المتوسط، ستقوم المهنة بتطبيق:

- اعتماد إلزامي لحلول التدقيق المدعومة بالبيانات،
- استخدام برامج تقييم المخاطر،
- رقمنة ملفات التدقيق،
- التوقيع الإلكتروني الآمن،
- الأرشفة الرقمية الموثقة.

ستصبح التحولات الرقمية رافعة للأداء والامتثال.

4.14. . توسيع التعاون المؤسسي

سيتم تنفيذ الإجراءات التالية:

- مشاركة في تقييمات المخاطر الوطنية،
- تبادل إحصاءات موحدة مع خلية معالجة الاستعلامات المالية ،
- دمج المهنة في مجموعات العمل القطاعية،
- مشاركة المؤشرات مع بنك الجزائر و المدبرية العامة للحزينة.

سيسمح هذا التعاون بوضع المهنة في قلب الجهاز الوطني.

5.14. رقابة جودة شاملة

الهدف خلال 18 شهرًا واضح: 100 ٪ من المكاتب تخضع لمراقبة جودة أو الا متثال.

ستسمح عمليات التفتيش ب:

- ضمان مصداقية المهنيين،
- تحديد الثغرات،
- توثيق التحسينات المنجزة،
- توفير بيانات موحدة ل مجموعة العمل المالي.

6.14. تعزيز الالتزامات الأخلاقية

سيشمل توحيد المعايير الأخلاقية:

- تحديث معايير الاستقلالية،
- دمج الالتزامات الرقمية،
- منع تضارب المصالح عبر الأدوات الرقمية،
- الإلزام بالإفصاح الذاتي عند النزاع أو المخاطر.

وسيتم نشر مدونة أخلاقية جديدة قبل نهاية الفترة.

الفصل الخامس عشر: الرؤية طويلة المدى (18 – 36 شهرًا)

1.15. مهنة متكاملة ومستدامة ضمن نظام الحوكمة الوطنية

تهدف المرحلة الأخيرة إلى ترسيخ المهنة في نموذج تميّز واستقرار واعتراف دولي، قائم على:

- **الجودة،**
- **الامتثال،**
- **الشفافية،**
- **الرقمنة،**
- **التعاون المؤسسي.**

ويجب أن يكون خروج المهنة من القائمة الرمادية ليس نهايةً، بل انطلاقة نحو نموذج حديث ومستدام.

2.15. تعميم ثقافة الامتثال

على مدار 3 سنوات، يجب أن تحقق المهنة:

- إتقان متقدم لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ،
- دمج آلي للرقابة واليقظة في جميع المهمات،
- توثيق لا تشوبه شائبة في الملفات،
- تكوين مستمر متين ومنظم.

ستصبح الثقافة المهنية قائمة على الامتثال، وليست مجرد التزام إداري.

3.15. التحديث المستمر للإطار القانوني

ستستمر المهنة في مواكبة الحكومة في:

- تحديث التشريعات المحاسبية ومراجعة الحسابات،
- توحيد المعايير مع المعايير الدولية.

هذا التحديث الدائم سيعزز استقرار النظام الوطني.

4.15. تعزيز دائم للرقابة والإشراف

يجب أن تتطور الرقابة نحو:

- تفتيشات مزودة بأدوات رقمية متقدمة،
- منهجيات موحدة ومعيارية،
- تعاون شفاف مع باقي المؤسسات،
- عقوبات متسقة ومتناسبة.

ستصبح الرقابة مرجعًا وطنيًا متينًا ومستدامًا وموثوقًا

5.15. دمج المهنة في التنمية الاقتصادية الوطنية

ستكون مهنة المحاسبة والتدقيق مكلفة ب:

- مواكبة الإصلاحات الاقتصادية،
- دعم الاستثمار الوطني والدولي،
- تعزيز موثوقية بيئة الأعمال،
- المساهمة في حوكمة الشركات العامة والخاصة.

فتصبح الثقة المالية أداة استراتيجية للبلاد.

6.15. مهنة متوافقة مع المعايير الدولية

على المدى الطويل، ستكون المهنة متموضعَة كالتالي:

- فاعل استراتيجي للدولة،
- شريك للمؤسسات المالية الدولية،
- ضامن لجودة المعلومات المالية،
- ركيزة لحوكمة الاقتصاد الجزائري.

الملحق 1 : جدول توصيات مجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي) ذات الصلة بالمهنة

يجمع هذا الملحق التوصيات الرئيسية لمجموعة العمل المالي (مجموعة العمل المالي) ذات التأثير المباشر على المهن المحاسبية ومراجعة الحسابات. ويشكّل مرجعًا سريعًا يمكّن المكاتب والسلطات المشرفة من تحديد الالتزامات الأساسية.

1.1 . التوصيات المتعلقة بالامتثال لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب

التوصية 10 : العناية الواجبة
إجراءات التعرف على العملاء والمستفيدين الفعليين والمراجعات المستمرة.

التوصية 11 : حفظ الوثائق
الحفظ لفترة قانونية دنيا، وتنظيم الملفات بشكل منظم وآمن.

التوصيات 12 من الى 16 : العملاء والقطاعات عالية المخاطر
الأشخاص السياسيون المعرضون ، الخدمات العابرة للحدود، وسائل الدفع الجديدة.

التوصية 18 : برنامج الامتثال الداخلي
إجراءات داخلية، الرقابة الداخلية، تدريب الموظفين، المراقبة المستمرة.

التوصية 20 : الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
الالتزام بالإبلاغ عن أي عملية مشبوهة إلى.

2.1. التوصيات المتعلقة بالمستفيدين الفعليين

التوصية 24 : شفافية الشركات
الوصول إلى السجلات الرسمية، تحديد المساهمين الفعليين، مكافحة الشركات الوهمية.

التوصية 25 : شفافية الصناديق القانونية والهياكل المشابهة
تحديد الأشخاص المستفيدين فعليًا من الهياكل القانونية المعقدة.

3.1. التوصيات المتعلقة بالإشراف

التوصيات 26 و 28 : الإشراف على المهن الخاضعة للرقابة
إشراف قائم على المخاطر، عقوبات تأديبية متناسبة، تفتيشات دورية.

التوصية 34 : التوجيهات والتغذية الراجعة
التزام السلطات بتقديم خطوط إرشادية للمهنة.

الملحق 2 : بطاقة عملية لالتزامات تبييض الاموال وتمويل الإرهاب للمكاتب

هي بطاقة تشغيلية تُستخدم داخل المكاتب لتوضيح الالتزامات بشكل عملي.

1.2. الالتزامات العامة

- التعرف على العميل والتحقق من هويته.
- التعرف على المستفيد الفعلي.
- تقييم وتوثيق مخاطر العميل.
- تطبيق الرقابة المستمرة)المتابعة المستمرة(.
- الاحتفاظ بجميع الوثائق خلال الفترة القانونية.

2.2 . الالتزامات المتعلقة باليقظة المعززة

تُطبق على:

- العملاء ذوي المخاطر العالية،
- الأشخاص السياسيون المعرضون ،
- العمليات الدولية غير المعتادة،
- المساهمون غير الشفافين.

المستندات المطلوبة:

- وثائق داعمة إضافية،
- مبررات اقتصادية،
- مراجعة دقيقة للتدفقات المالية.

3.2 . الالتزامات عند الاشتباه

- تحليل داخلي متعمق،
- استشارة المسؤول عن تبييض الاموال ،
- اتخاذ قرار بشأن تقديم أو عدم تقديم تقرير إلى خلية معالجة الاستعلامات المالية،
- الالتزام بمبدأ عدم إعلام العميل.

الملحق 3 : خريطة مبسطة لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

1.3. مستويات المخاطر

منخفض: شركات محلية بحوكمة بسيطة.

متوسط: مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات نشاط إقليمي.

مرتفع: التجارة الخارجية، العمليات النقدية المكثفة، المساهمون المعقدون.

مرتفع جدًا: منظمات غير حكومية تتلقى تمويلات أجنبية، هولدينغات معقدة، شركات وهمية.

2.3. معايير التقييم

- قطاع النشاط.
- الشكل القانوني.
- تاريخ الالتزام بالامتثال.
- التعرض الدولي.
- هيكل رأس المال.
- المستفيدون الفعليون.

3.3 . أداة بصرية

الملحق 4: تصنيفات تبييض الأموال وإشارات التحذير

1.4. التصنيفات الملاحظة في المنطقة

- فواتير استيراد/تصدير مزيفة.
- المبالغة أو التقليل في الفواتير.
- الاستخدام غير المشروع للحسابات الجارية للمساهمين.
- شركات وهمية تم إنشاؤها لتحويل الأموال.
- عمليات مالية بدون مبرر اقتصادي.

2.4. إشارات التحذير

- عدم التوافق بين الموارد ومستوى النشاط.
- تحويلات دولية إلى دول عالية المخاطر.
- دفعات غير عادية أو دائرية.
- سحب نقدي كبير.
- مدراء بدون خلفية مالية متسقة.
- إعادة هيكلة سريعة لرأس المال بدون مبرر.

الملحق 5 : نموذج التقرير الداخلي لليقظة

هذا الملحق يقترح نموذجًا موحدًا يمكن استخدامه من قبل جميع المكاتب.

1.5. محتوى التقرير

- التعرف على العميل.
- تصنيف المخاطر.
- العناصر التي تثبت تطبيق اليقظة العادية أو المعززة.
- الشواغل أو المخالفات المكتشفة.
- القرارات المتخذة من قبل مسؤول.
- حفظ الأدلة.
- التوصيات للمتابعة.

2.5. الهدف : ضمان تتبع كامل يتيح للمكتب الحماية القانونية.

الملحق 6 : الهيكل التنظيمي لنظام تبييض الاموال وتمويل الارها بداخل المكتب

1.6 . الهيكل الموصى به

الشريك المسؤول (الإدارة العليا): يشرف على استراتيجية.

مسؤول: يدير النظام الداخلي، يدرب الفرق، يتخذ القرارات بشأن التنبيهات.

فريق قانوني/امتثال: تحليل المستندات، متابعة التطورات القانونية.

رؤساء المهام: يطبقون اليقظة يوميًا.

المساعدون/الموظفون: يوثقون ويصنفون الملفات.

2.6. تدفق المعلومات

مخطط واضح يوضح مسارات :

- رفع التنبيهات.
- معالجة حالات الشك.
- التقارير الداخلية.
- التقارير المؤسسية.

الملحق 7: اقتراح دمج الأدوات الرقمية لمكافحة تبييض الأموال

1.7. المنصات الموصى بها

- حلول (التعرف الإلكتروني على العملاء).
- أنظمة تحليل المخاطر المؤتمتة.
- أدوات مراقبة المعاملات المالية.
- سجلات رقمية للمستفيدين الفعليين.
- أرشفة إلكترونية موثقة.

2.7. الهيكل الرقمي للمكتب

- سحابة آمنة.
- وصول متعدد المستويات.
- سجلات تسجيل الدخول.
- تتبع كامل لجميع الإجراءات.
- نسخ احتياطية خارجية.

3.7. المزايا

- التناسق بين الإجراءات.
- الفعالية في العمل اليومي.
- تقليل المخاطر البشرية.
- الامتثال الفوري للمعايير.
- تعزيز الاستعداد للتفتيشات.

الملحق 8: الخطة الوطنية للتواصل والتوعية

1.8 . الأهداف

- نشر ثقافة المخاطر.
- توعية المهنيين.
- إعلام الشركات العملاء.
- تعزيز الرؤية الدولية للإصلاحات.
- إظهار الديناميكية الوطنية لمقيّمي مجموعة العمل المالي.

2.8. أدوات الاتصال

- كتيبات مؤسسية.
- أوراق فنية.
- ندوات إلكترونية ربع سنوية.
- حملات رقمية.
- مقاطع فيديو توضيحية حول التزامات.
- تعاميم مهنية.

3.8. الفئات المستهدفة

- المهنيون في المحاسبة والتدقيق.
- مكاتب الاستشارات.
- الشركات المعَرَّضة للمخاطر.
- المؤسسات المالية .
- الإدارات العامة.
- الصحافة المتخصصة.

4.8. الجدول السنوي

جدول منظم يشمل:

- جلسات تكوين وتدريب.
- مؤتمرات إقليمية.
- منشورات ربع سنوية.
- أيام وطنية للتوعية.

الملحق 9: المصطلحات المؤسسية

يسجل هذا الملحق المصطلحات الأساسية المستخدمة في الكتاب الأبيض:

- المستفيد الفعلي
- اليقظة المعززة
- تقرير الاشتباه
- التعرف على العميل / العناية الواجبة
- وحدة معالجة المعلومات المالية
- النهج القائم على المخاطر
- الشركة الظرفية
- مراقبة الجودة

- العناية المعقولة
- التكنولوجيا التنظيمية
- الشخص السياسي المعرض
- تقييم المخاطر الوطني
- منع الإفصاح للعميل

الملحق 10 : الإطار القانوني الوطني المرجعي

يشمل هذا الملحق جدولاً موجزاً يتضمن:

- القانون الوطني لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- النصوص التنظيمية المرتبطة به
- المراسيم الخاصة بالرقابة والإشراف
- المعايير المهنية
- التعاميم والتوجيهات التطبيقية
- التزامات في مجال الرقابة والإشراف

يشكل خروج الجزائر الدائم من القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي) مجموعة العمل المالي(هدفا وطنيا أولياً، يحمل معه تحديات اقتصادية ودبلوماسية ومؤسسية كبيرة.
من خلال هذا الكتاب الأبيض، تؤكد مهنة المحاسبة والتدقيق مكانتها الكاملة في هذا الجهد الجماعي، متحملة دوراً استراتيجيا يقوم على الكفاءة، والأخلاقيات، والدقة، والمسؤولية.
يوضح التشخيص المقدم أن التحديات التي تم تحديدها لا تعود إلى نقص تشريعي أو غيابالإرادة، بل إلى الحاجة إلى الفاعلية، والتنسيق، والاتساق. وبالتالي، تقع على عاتق المهنة مسؤولية مواءمة ممارساتها مع أحدث المعايير الدولية، وتعزيز نظام الرقابة والإشراف، ودمج التزامات تبييض الاموال وتمويل الارها ببشكل كامل، وتعزيز شفافية المعلومات المالية.

تعتمد المقترحات الواردة في هذا الكتاب الأبيض على ثلاثة ركائز أساسية:

1. إصلاح عميق للحوكمة المهنية، يهدف إلى توحيد الفاعلين، وتنسيق المعايير، وتعزيز مصداقية النظام الوطني للرقابة.
2. نظام متين للامتثال لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، يعتمد على أدوات موحدة، وإجراءات إلزامية، ومسؤولين مدربين، ويقظة مستمرة تجاه المخاطر الناشئة.
3. التعاون المؤسسي المنظم، وهو شرط أساسي لفعالية النظام الوطني والاعتراف الدولي بالجهود المبذولة.
4. توضح خارطة الطريق 2025 – 2027 مساراً واقعيًا، تدريجيًا وطموحًا. وتتطلب تعبئة جميع الفاعلين: السلطات العامة، المؤسسات المالية، السلطات القضائية، المنظمين، والمهنيون. فكل طرف، على مستوى عمله، يتحمل جزءاً أساسيا من الحل.

تقف مهنة المحاسبة والتدقيق جاهزة، مستندة إلى خبرتها التقنية، وارتباطها بالاقتصاد الفعلي، والتزامها بالشفافية.

CHAMBRE NATIONALE DES
CNCC
COMMISSAIRES AUX COMPTES
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

هذا الكتاب الأبيض يمثل التزامًا:
التزام بتحديث المهنة، والمواءمة مع المعايير، والمساهمة، والتنبؤ بالمستقبل.
خروج الجزائر من القائمة الرمادية لا يجب أن يُنظر إليه كنتيجة إدارية فقط، بل كأساس لتحول دائم، يهدف إلى حماية الاقتصاد الوطني، وجذب المستثمرين، وتعزيز ثقة الشركاء الدوليين، وترسيخ مصداقية الدولة .
كما تؤكد المهنة مجددًا قناعتها العميقة بأن:
الحوكمة المالية ليست قيدًا، بل رافعة للتنمية، والاستقرار، والسيادة الاقتصادية.
من خلال تبني نظام حديث وشفاف ومتوافق مع المعايير الدولية، تتجه الجزائر بقوة نحو مسار الثقة والتميز.

هذا الكتاب الأبيض هو مساهمة، ونداء للعمل المشترك، والتماسك، والمسؤولية الجماعية.
من خلال توحيد جهود الجميع، يصبح خروج الجزائر من القائمة الرمادية ليس ممكنا فقط، بل حتمياً.

تحت رئاسة:
محمد يحياوي، رئيس المجلس الوطني للغرفة الوطنية للم حافظي الحسابات.

إعداد :

- **فريق العمل "الحوكمة، الامتثال"**
- أعضاء المجلس الوطني
- خبراء ومحاسبون قانونيون
- أكاديميون

حي 498 مسكن، العمارة 08، رقم 01 حي الجرف، باب الزوار – الجزائر
044 98 58 46
044 98 59 23
www.cn-cncc.dz
contact@cn-cncc.dz